يوضح هذا النهج الموحد ما يمكن أن تحققه المعالجة المستفادة للموضوع. ويمكنأيضاً تغطية قضايا السببية وإمكانية التنبؤ المتعلقة بالخسارة التي سيتم تعويضها من خلالتطبيق تمييزات مماثلة عبر الأنظمة القانونية قيد المقارنة. يتم التعامل مع الأضرار غير ولكن يظهر التقارب في بعض المجالات التي يغطيهاقانون الاتحاد الأوروبي، مثل رحلات السفر. وإذا كان المبلغالمحدد سلفا الذي يجب على المدين أن يدفعه في حالة عدم الأداء أعلى من الضرر الذي فإن جميع النظم القانونية قيد المقارنة تهتم باحترام العدالة، مع بعض الاختلافاتالمهمة. ومرة أخرى، يقدم قانون الاتحاد الأوروبي المزيد من التوحيد. شروطالعقد غير العادل أي شرط يتطلب من المستهلك دفع مبلغ مرتفع بشكل غير متناسب كتعويضعن عدم الوفاء بالالتزام. وبموجب التوجيه، فإن أي مبلغ من هذا القبيل ليس مستحقاً بدلاً من تخفيضه بشكل متناسب، الشروطالجزائية. إنالافتراض القائل بأنه يجب على المرء أن يكون قادراً على إلغاء العقد إذا لم يتم الوفاء بالوعدبالتنفيذ يبدو واضحاً، ومع ذلك فإن القانون في كل ولاية قضائية مليء بالفروق الدقيقة، ويميلإلى الافتضاحية، اعتماداً على طبيعة العقد (الفصل 13). وهذا أحد مجالات قانون العقود وقد شهد إصلاح قانون الالتزامات الفرنسي لعام 2016بعض التقدم نحو الحلول المشتركة في أوروبا، لأن فعالية الأعمال في كل مكان تفضل إنهاءالعقود خارج نطاق القضاء. ومع ذلك، قائمة، يحملنفس العنوان (الفصل 15). إن البديهية القائلة بأن الأطراف المتعاقدة فقط هي التي أصبحتالعقود لصالح أطراف ثالثة الآن مقبولة بشكل عام، خلالتنازل أو اتفاقية التخصيم، وقد يحمي شرط الإعفاء طرفاً ثالثا، حتى لو لم يرد ذكره فيه. وهذا الاقتراحالعام الذي يؤكد على التأثيرات النسبية للعقود لا يزيد في كثير من الأحيان عن مجرد قاعدةعامة. وبالتالي فإن فكرة خصوصية العقد العريقة تكون تحت الضغط في وجود الائتمانالمرتبطة في عقود المستهلك (ص 251)، أو تحت ضغط المخاوف الأساسية،

Summarized by © lakhasly.com